## بعض الأفكار بشأن التقارب الدولي
## حول معايير كفاية رأس المال [1]

يسرني أن تتاح لي فرصة التحدث إليكم في هذا اليـوم، وذلـك نيابـة عـن محـافظي مؤسـسات النقـد والبنـوك المركزية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة. إن إطار العمل المقترح لموضوع " التقارب الدولي بشأن كفاية ومعايير رأس المال"، والـذي أقره محافظو البنوك المركزية في مجموعة الدول العشرة الكبرى في شهر يوليـو مـن عـام ١٩٨٨، يعتبر مسألة جوهرية بالنسبة لنا ولبنوكنا. ولقد تابعنا بإهتمام شديد خـلال السنتين الماضيتين المناقشات المستمرة حول هذا الموضوع، ولا يسعنا إلا أن نعبر عـن عظيم تقديرنا لمن قاموا بمعالجة هذا الموضوع الصعب. كما نود أن نؤكد للجنـة بـازل حول الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية تقـديرنا العميـق لـدورها فـي تعزيـز الممارسات الرقابية.

وكما تعلمون، فإن أهداف مقترح بازل تتمثل في التوصل إلى معيار موحـد لقياس مدى كفاية رأسمال البنوك بناء على مقيـاس لمخاطر رأس المال، وفي وضع حد أدنى موحد لرأس المال المستهدف للبنوك التي تعمـل على مستوى دولـي بمـا يترتب على ذلك من تعزيز لإستقرار النظام المصرفي في مجموعة الدول العشرة. إن مقترح بـازل، بـصفة عامة، شبيه بالمقترح الذي إتفقت عليه كل من الولايات المتحـدة الأمريكيـة والمملكـة

---

[1] ألقيت في يوم ١٣ من شهر أكتوبر عام ١٩٨٨، بمناسبة إنعقاد المؤتمر الدولي الخامس للرقابة المصرفية، فـي طوكيو _ اليابان.

المتحدة حول تقييم كفاية رأس المـال ورأس المال الأولي والذي صدر فـي ٨ يناير من عام ١٩٨٧. أضف إلى ذلك أن هذا المقترح قد إستغرق قرابـة عـشرة سـنوات مـن المداولات والمناقشـات التي أجـرتها السلطات الرقابية في السوق الأوروبية المـشتركة كجزء من التحرك نحو قيام سوق أوروبي موحـد للخدمـات المالية مـع حلـول عـام ١٩٩٢، وكسلسلة طويلـة من عمليات حسابيـة تجريبية شملت البنـوك الرئيسية ذات الأنشطة الدولية في تلك الدول. كما أن المبادئ الرئيسية للمقترح قد نوقشت في مؤتمرات سابقة عن الرقابة المصرفية، وبخاصة في أمستردام.

ولقد لاحظت السلطات المسؤولة عن الرقابة المصرفية في دول مجلس التعاون الخليجـي أنه من المرغوب فيه وجود معايير مشابهة للحد الأدنى لكفاية رأس المال لدى بنوكها التي تعمل في ظروف مماثلة. لذلك، فإن تبني طريقة منطقية تقوم على التـرجيح بالمخـاطرة نعتبره قراراً صائباً، لأننا على يقين بأن مثل هذه الطريقة تعد إجراء عمليا لتعزيز معايير رأس المال لدى البنوك، وبالتالي سلامة النظام المصرفي الدولي، وذلك بالرغم مما تبديه دول مجلس التعاون الخليجي من تحفظات قوية بشأن بعض عناصر الطريقة المقترحة.

من جانب آخر، فإن " طريقة قياس درجة المخاطر لكل بلد " تعد من بين الأمـور التـي يوليها محافظو البنوك والسلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجي إهتماما شـديداً. ولقد درست لجنة بازل مقترحات مختلفة حول تضمين درجة مخاطر التحويل فيما بـين الدول في إطار عملها. وكان أحد المقترحات الأولية التي درستها اللجنة يميز مـا بـين المطالب على المؤسسات المحلية والمطالب على سائر الجهات الأجنبية. أما الطريقة التي تم تبنيها في النهاية فقد تضمنت تمييزاً بين مجموعتين من الـدول: تتكـون المجموعـة الأولى من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية وكذا الدول التي أبرمت

ترتيبات إقتراض خاصة مع صندوق النقد الدولي إلى جانب الترتيبات العامة لعمليـ ـات الإقتراض (١)، في حين تتكون المجموعة الثانية من بقية دول العالم.

ولقد سررنا قبل أشهر مضت عندما تـ ـم تعميم نسخة ديسمبر عـام ١٩٨٧ من مقترح بازل، والتي برأينا تضيف تحسينات على سابقتها الصادرة في عام ١٩٨٦، إلا أنها عادت الآن إلى تصنيف الدول بصورة تحكمية، الأمر الذي يجعلني أثير تساؤلاً حول الـ دافع أو السبب المنطقي لهذا التغيير. وكان علينا أن نثير ذلك التساؤل لإعتقادنا الجازم بأن تحديد أوزان المخاطـ ر وفقا لفوارق شكلية غير دقيقة ليس إلا تبسيطاً غير مقبول لقضية معقدة. في حين أن تجاهل الأوضاع المالية المتباينة لمختلف الدول ولبنوكها لا يحل المشكلة كلية، بل يفتح الباب على مصراعيه أمام إحتمالات عدم الإتفاق مستقبلاً. كما أن تبني معـايير شكلية بحتة خاصة بتصنيف الدول من أجـ ل قياس وزن مخاطر الإئتمان يعتبر أمراً غير عادل وغير سليم من الناحية الفنية، وسيؤدي بالتالي إلى تشويه عملية تخصيص الأمـ وال في النظام المصرفي الدولي.

وهذه المسألة من وجهة نظر السلطات النقدية في دول مجلس التعاون الخليجـ ي، تعتبـ ر جوهرية لـ درجة أنه يتوجب معها سرد المزيـ د من التفاصيل أمامكم. ولقد تم إعتبـ ـار تباين الأوضاع الإئتمانية فيما بين الدول الصناعية وغير الصناعية أحد التفسيرات المقدمة

---

(١) حددت هذه المجموعة والمخصص لها الأوزان ذات المخاطر المنخفضة بحيث تشمل بالإضافة إلى مجموعة الدول العشرة، كلا من : أستراليا، النمسا، الدانمارك، فنلندا، اليونان ، أيسلنـ ـدا، أيرلنـ دا، نيوزيلندة، النرويج، البرتغال، السعودية وتركيا.

للتمييز فيما بين الدول . وفيما يتعلق بدول مجلس التعاون الخليجـي، فإن تنفيذ مثل هذه الفكرة يشير ضمناً إلى أن بعض الدول الرئيسية المدينة لنا تتمتع بتصنيف أفضل من دولنا الدائنة لها، ولا أظن أنه يخفى عليكم بأن تلك القواعد من وضع السلطات المسؤولة في الدول المدينة ذاتها. ولقد صدرت تلك الإحصاءات الدولية التي تبين هذا التناقض عن بنك التسويات الدولية الـذي قـام بنشر ورقة كفاية رأس المال. وليس في نيتي أن أزعجكم بسرد الأرقام، ولكن أحدث إحصائية لبنك التسويـات الدولية عن تطورات الأسواق المالية والمصرفية الدولية تشير إلى أن تمويل دول مجلس التعاون الخليجي للبنوك الدولية يعتبر أعلى بثلاث مرات من مستوى إقتراضنا. في حين أن الموجودات والمطلوبات فيما بين الدول الصناعية توازن بعضها بعضاً تقريباً، كما أن الدول الصناعية الرئيسية قد إستفادت جيداً من تسهيلات الإقتراض الدولية.

ولو أخذنا هذه الحقائق الأساسية في إعتبارنا، لتبين لنا أن التمييز المقترح بـشأن قيـاس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول لا يعمل، من وجهة نظـر دول مجلـس التعـاون الخليجي، على تعزيز ملاءة البنوك الدولية، بل إنه يساعد على تزويد الحكومات، والبنوك والصناعات التي تمتلكها الحكومات في دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية بـأموال أرخص . كما يساعد على توفير متطلباتها بسبب وجود كمية ضخمة مـن الـديون فـي ميزانياتها العمومية، وذلك بالمقارنة بمقترضي القطاع العام وبالمستوى الفعلي الموجـود للأموال الخاصة. وما يهمنا أكثر هو عدم سلامة هذا الأمر مقارنة بالأسـس الإقتـصادية وغيرها لعام ١٩٨٨.

والتفسير الآخر للطريقة المقترحة بشأن قياس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول أنه يقوم على أساس الموقف المتخذ من حرية تحرك رأس المال. وفي هذا الصدد، نرى من الضروري أن نسأل أيضاً : هل نتخيل حقاً عدم وجود قيود على حرية تحرك رأس المال فيما بين دول السوق الأوروبية المشتركة، أو فيما بين مجموعة الدول العشرة أو فيما بين دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية؟ انني على يقين بأن الـزملاء الـذين يمثلـون السلطات المنفذة لهذه اللوائح يعرفون الإجابة أفضل مني. وأما عن الدول التـي أمثلهـا، فالكل يعلم أنها لا تمارس مثل هذه القيود. وأرجو أن تسمحوا لي أن أضيف بأن سياساتنا بشأن حرية تحرك رؤوس الأموال لا تفيدنا نحن فحسب، بل إنها أيضاً مفيدة إلى حد كبير للدول الصناعية ولمقترضيها ولبنوكها.

ونحن ندرك أن مقترح لجنة بازل حول التقارب الدولي بشأن قياس ومعايير رأس المـال يتوقع قبوله ليس من مجموعة الدول العشرة فحسب، بل ومن الدول الأخرى أيضاً. ولـو وافقنا بأن النظام المقترح يجب أن يكون على نطاق عالمي، فإنه يتعين أن يكـون دوليـاً بالفعل. وكونه " دولياً بالفعل"، من وجهة نظرنا، يعني ضرورة المـشاركة الفعليـة فـي النقاش قبل نشر إطار العمل، ويعني كذلك توفير فرصة حقيقية أمام مدخلات أساسية من جانب أي طرف وليس مجرد الموافقة.

وحسب معلوماتي، فإن موظفي صندوق النقد الدولي قد عبروا للجنة بازل عن قلقهم بشأن أسلوب تصنيف الدول، حيث أن هؤلاء الموظفين مهتمون بما ينطوي عليه وضع تمييـز محدد وواضح بين أوزان مخاطر الأصول لمطالب البنوك علـى أعـضاء الـصندوق، وبخاصة عندما لا تعكس تلك الفوارق تماماً إعتبارات رشيدة. وقد نقل موظفو صـندوق

النقد الدولي قلقهم هذا إلى سكرتارية لجنة الأنظمة المصرفية والممارسات الرقابية في بنك التسويات الدولية، في حين قدمت إدارة الصندوق إلى السلطات الرقابيـة فـي الولايـات المتحدة الأمريكية إعتراضاً رسمياً على الإستخدام المقترح فـي الـسابق لفئـة الـدول الصناعية في الصندوق لهذا الغرض.

وفي الختام، فإنني أغتنم هذه الفرصة لأقترح قيام جهد دولي حقيقي من أجل التوصل إلى معايير مشتركة لكفاية رأس المال. وأنني أقترح تكـوين فريـق عمـل يتـولى دراسـة الموضوع بأكمله من جديد، ويخرج بنهج منطقي وسليم قائم على معايير إقتصادية ومالية. وكلنا يعلم أن هذا الفريق لن يكون فعالاً بحق لو ضم في عضويته ممثلين لجميع الـدول. ولربما يستطيع ممثلون عن المجموعات الإقتصادية الرئيسية الإقليمية، من أماكن مختلفة في العالم، العمل سوياً مع لجنة بازل لتنقيح نسخة يوليو عام ١٩٨٨ بشأن معايير كفايـة رأس المال.

وهذا الفريق يمكنه، على سبيل المثال، أن يبدأ مناقشاته حول طريقة قياس درجة مخاطر التحويل فيما بين الدول. وبصفة عامة، فقد يكون من المفيد الأخذ في الإعتبـار الحقـائق التالية، والخروج بتصور شامل منها:

- حجم حصة الدولة في صندوق النقد الدولي.
- حجم الإحتياطي لدى صندوق النقد الدولي.
- الوضع المالي العام لدى الصندوق.
- الوضع العام للدولة في حسابات حقوق السحب الخاصة.

- الوضع المالي الإجمالي للدولة وإمكاناتها الإقتصادية.

وبعد أن يقوم فريق العمل المقترح بمناقشة هذه الأفكار والجوانب الأخرى، فإنـه يرفـع النتائج إلى مؤتمر خاص، يمكن التوصل من خلاله إلى أسلوب دولي حقيقي لقياس كفايـة رأس المال.